المشتمل على الحديد في طرفه والنشاب هو الذي عن الحديد اهـ بالمثلثات
اي الكبار والابرار ابرار البراريع امامان هذا هو الصواب وفي خط
الشيخ المراحاة وهو ستة قلم فقد قال بعض الافاضل واطلاقه على الذي
الذي ذكره لم اقف عليه في كتب اللغة اهـ بالدير بالكسر اي حرام لانها
تؤذي قطعا فهي لو كانت عندهم حدث بحيث يغلب على ظنهم اسلامهم
منه لم يحرم تنبيه على اصطياد الحداة في صفته غلب على ظنه
سلامته منها وقصد ترغيب الناس في اعتماد سوقته كما يؤخذ من كلام
النووي في فتاويه ويؤخذ من كلامه ايضا حل انواع اللعب الخطيرة
من الحاذقة بها اي كالبها وان حيث غلب على ظنه سلامته وحل التفرج
عليه اهـ والاشبه جوازه عبارة شم رالا ويجب جوازه حيث
خلا عن الخصام الواقع بين اهل اهـ قال ابن قاسم وعمومه يشمل
ما لو كان بعوض اهـ على ربي بندق قال الزيادي كملا عن الرملي
المراد به ما يرمى به في العيد اما بندق الرصاص والطين فتحرم
المسابقة عليه لانه لا غاية في الحرب اشد من السهام منه وصورة رمي
البندق ان يدفعه براس اصبعه على وجه الترجيح يترك للحجارة
من غير مجاوزتها ولا خاتم اي هنا هو في اليمنى او في اليسار
اقتصر منها على ذكر اثنين اي في كل من الرهان والمسابقة
لان المسابقة والمناضلة ذكر من شروطها علم صفتها وذكر من
شروطها ما شرط المحلل اذا كان العوض من اجانبين اذ الحلل
هذا فكان ينبغي ان يسقط قوله اي مسابقة الخ فتامل
وشمل اذن بالتعيين لكن اذا وقع العقد على غيرها بالاشارة ونحوها
لغيا فيفسد العقد هذا كما يأتي وقوله فان وقع العقد على موصوف
لكن لم يقامل كالاجارة اي كما هو اشتراط العلم بالمعقود
عليه من الجانبين وقيل بل اجارة كالجعالة كما ان العوض يلزم
في مقابلة ما لا يوثق به فكان كرد الآبق وصفة بالرفع معطوف
على

على اسم كان ومعلومه بالنصب معطوف على خبرها كما ذكره ابن
زيادة على ما مر اي وهي اذ لكون المناضلة على ما فيه الحرب كالرماح
والمزاريق ونحوهما بالدير بضم الدال المشروط
اي اصابته خمسة من عدد معلوم كعشرين اخذا مما يأتي في الشرح
فلو شرط ان من سبق الى خمسة من عشرين فله كذا وهي كل عشرين
او عشرة فاصاب احدهما خمسة والاخر دونها فالاول ناضل واذا اصاب
كل منهما خمسة فلا ناضل وكذا اي لا ناضل لو اصاب احدهما خمسة من
عشرين والاخر اربعة من تسعة عشر بل يتم العشرين لجواز ان يصيب
في الباقي واذا اصاب الاخر من التسعة عشر ثلاثة لم يتم العشرين
وصار مفهوما يأتي من الاستواء في الاصابة مع الاستواء في
عشرين اهـ جرجاوي وقضيته قوله وهي كل الى قوله فالاول ناضل ان
الثاني لو رمى من العشرة ستة فلم يصب فيها شيئا فقضية الاول
وانه لم يستوف الثاني بان العشرة ولا مانع من التزام ذلك قال
الشهاب عميرة البرلسي وقوله واذا اصاب كل منهما خمسة فلا ناضل
ظاهره وان كانت اصابة احدهما خمسة قبل اصابة الاخر خمسة فليكون
المراد بالمبادرة والسبق ان يصيب احدهما العدد المشروط قبل
الاخر لكن هذا لا يوافق قوله والاول ناضل في مسألة العشرة
لانه يشعر بان المراد اذا يصيب احدهما العدد المشروط قبل الاخر
والا اي لو كان المراد اصابة احدهما دون الاخر كما يأتي مسألة العشرة
الاول ناضل لاحتمال ان يصيب في العشرة الباقية من العشرين تمام العدد
الا ان يقال مراده او عشرة وكان العدد المعلوم عشرة فقط
عشرين اهـ ورأيت بخط بعض من اخذه عن الشهاب ما نصه وقال ابن قاسم
المفهوم من هذا التعبير الذي هو بعض كلامهم انه ليس بسبق
احدهما باصابة العدد المشروط اذا يصيب قبل الاخر حتى لو كان
الشرط السبق بخمسة من عشرين فعد احدهما باصابة خمسة

Copyright King Saud University